بينها فقولك الانسانية محكوم عليها بالذات كما حققنا سابقا واما البشرية
لها يجوز ان يكون لها بالعرض كما في حكم الحركة على الجالس وكالسقف ان
الطبيعة العدمية او السلبية قد تكون معدمة بالذات في الاقتضاء الخارجية
لكنها متحققة بها بالعرض بالنظر الى الافراد وانت تعلم بما صورنا لك سابقا
فسار هذا الجواب قاصرا كلا ما لا يمس والمثبت له بالذات في الواقع يدخل في نظر
الحاكم نفول في بيان ما قصدنا سابقا فان المحكوم عليه في القضايا الخارجية
التي طبايع موضوعاتها عدمية او سلبية غير موجودة في الخارج في نظر الحاكم
فلم يكن مثبتا له بالذات في نظره فلم يكن في نظره محكوما عليه ايضا بل يتوارد
التلازم بل العينية في القضايا الايجابية بين المحكوم عليه بالذات والمثبت
له كذلك في نظره فان الثبوت له في نظره هو الحكم الايجابي وذلك ان تحقق
بالتزام ان المثبت له بالذات في نظر الحاكم في ظرف لا يستلزم تحققه فيه
بالذات نعم كون المثبت له في الواقع يستلزم تحققه فيه ان في هذا ان
خارجا فخارجا ترى انا اذا قلنا الجالس في السفينة متحرك في الخارج اثبتنا
ثبوت الحركة له بالذات وان لم يكن في نفس الامر كذلك وكذلك الحكم الايجابي
على الطبايع العدمية يرجع بالذات اليها بحسب الخارج والتحقق الموثر
لها بحسب الخارج يكفي لاثبات الحكم اليها بالذات اليها بحسب الخارج
وهذا غاية المقال والمجال مما تحقيق مذهب المتقدمين وتاييدهم كما انه يكفي
لمناظرة ان لم يفهم المناظر الخصوصية اربع الموجبة الكلية وسورها كل اي
الكل الافرادي وكلام الاستغراق فانه يفيد معنى الكل الافرادي والموجبة
الجزئية وسورها بعض اي المعهد الافرادي وهو ظاهر وواحد منها
فانه يفيد معناه والسالبة الكلية وسورها لا شئ كل واحد وهو ظاهر

بحسب

بحسب الاستعمال ووقوع نكرة تحت النفي هذا ثمة تعميم بعد التخصيص
فان لا شئ كلا واحدا مما يفيدان عموم السلب لوقوع النكرة تحت النفي
والنكرة تحت النفي يفيد العموم بحسب اللغة والسالبة الجزئية وسورها ليس
كل وليس بعض وبعض ليس وتفصيله في كتب الميزان بشحون لا تقتضيه
الوقت بذكرها وفي كل لغة سور يخصها فاذا استقريت اللغات علمت
تفاصيلها بنصرة قد جرت عادتهم بانهم يعبرون عن الموضوع بح
وعن المحمول بب وكلا شهر التلفظ بهما اسما مركبا فيه رد على الفاضل
اللاهوري حيث قال الاشهر التلفظ بهما اسما بسيطا اقول دعوى
الشهرة متعارضة من الطرفين فلا بد من سقوطها او نظر الى الترجيح على
التقديرين اذا رجحت الدعوى من احد الطرفين فيكون الراجح هو المعتبر وكلما
يلزم ترجيح المرجوح وهو من الامتناع حتى سواء في الوجود الخارجي والاعتبار العقلي
والترجيح في تلفظا البسيط بلا شبهة حصول كما لا اختصار فيه وان
حصل في التلفظ مركبا ولا ادخراف عن الوضع الاصلي في القضية من
ثبوت المحمول للموضوع ظاهرا وباطنا فيه لفظ بسيط كلان ثبوت الصورة
من غير ما حتى تحلل ما ازاعيز عن الحرفين باسمائهما تاتي في حلي النظر فيهم
ثبوت ب لزول احدهما للآخر وان بطل بعد تخصص مفهومها وكلان الظاهر
المطابقة بين الكتابة والتلفظ كما في صورة التركيب ويدل عليه كلام اهل العربية
نافت اثبات اللغة بالراي باطل وكذا اثبات اصطلاح توقف في استعمال
الفاظ ان المعنى يحدث المعنى دون اللفظ وهو يتناول الوضعين تلك لسلمنا انهم
وليهم يلزم هذا على المصنف رح لانه قد قيس على القطعات القرانية وسيجئ
ما فيه ايفا بمقدار مع ان اصل غرضنا السند في اثبات اللغة وكلا طلاح لا في

الصوت